

سياسة روسيا الاتحادية تجاه تطورات الملف النووي الإيراني ٢٠٠٩ - ٢٠١٥م - دراسة تاريخية -

م. د. محمد سالم احمد الكواز

مركز الدراسات الإقليمية / جامعة الموصل

ملخص البحث:

انتقلت العلاقات الروسية الإيرانية إلى مرحلة جديدة لتعزيز التعاون الثنائي في العلاقات بين موسكو وطهران منذ عام ٢٠٠٩، في ضوء الانتقادات المتكررة من جانب مسؤولي الحكومة الإيرانية ضد روسيا نتيجة تأييد الأخيرة للعقوبات الدولية ضد طهران، إذ اعتمد مجلس الأمن الدولي في التاسع من حزيران/يونيو ٢٠١٠ رقم قرار ١٩٢٩ الذي تضمن حزمة جديدة من العقوبات الدولية ضد إيران. ويُعد القرار الأقسى من بين القرارات السابقة في جوانبه التسليحية والمالية والملاحية. وما من شك ان روسيا مدفوعة أيضاً من مبدأ مصالحها الاقتصادية الحيوية للحفاظ على التعاون النووي السلمي مع إيران. كما ان مخاوفها تجاه مصالحها الاستراتيجية تدفعها إلى إبطاء أو على الأقل تعليق مثل هذا التعاون إذا لزم الأمر. ويرتبط هذا بتقييم روسيا لبرنامج إيران النووي، والذي قد لا يتطابق بالضرورة مع الرؤية الأمريكية والأوروبية. ولذلك كان لروسيا دور داعم في حل الأزمة النووية الإيرانية من خلال توقيع اتفاقية نووية دولية مع إيران في منتصف تموز/يوليو ٢٠١٥، والتي حددت شروطها والتزاماتها حلاً للنزاع المرير الذي كان منذ مدة طويلة عدم ثقة الغرب والولايات المتحدة الأمريكية.

Policy of the Russian Federation towards the developments of the Iranian nuclear file ٢٠٠٩-٢٠١٥

Historical study

Dr.. Mohammd Salem Ahmed Al-Kawaz- University of Mosul- Regional Studies Center

Abstract:

Russian-Iranian relations have moved to a new stage in bolstering bilateral cooperation in relations between Moscow and Tehran since ٢٠٠٩, in light of repeated criticism by Iranian government officials against Russia as a result of the latter's support for international sanctions against Tehran. The UN Security Council adopted on June ٩, ٢٠١٠ Resolution ١٩٢٩, which included a new package of international sanctions against Iran. It is the most difficult decision among the previous resolutions in terms of weapons, financial and navigational.

Russia is also motivated by its vital economic interests to maintain peaceful nuclear cooperation with Iran. Its concerns over its strategic interests prompt it to slow down or at least suspend such cooperation if necessary. This is linked to Russia's assessments of Iran's nuclear program, which may not necessarily coincide with the American and European vision. Russia therefore had a supportive role in resolving the Iranian nuclear crisis by signing a nuclear agreement with Iran in mid-July ٢٠١٥, which set out on its terms and commitments a solution to the bitter dispute that has long been the mistrust of the West and the United States.

المقدمة

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، الذي لطالما كان يمثل مصدر قلق للنظام الإيراني، طرأ على العلاقات الإيرانية الروسية تطورات نوعية على المستويات السياسية والاقتصادية والامنية، طبقاً لطموحاتهما الاستراتيجية تجاه الآخر، فإيران دأبت على السعي الى تعميق علاقاتها مع الروس لا سيما بعد ان تعهدت روسيا الاتحادية بتقديم تعاونها في استكمال مشروع مفاعل بوشهر الإيرانية منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين. وبالنسبة لروسيا فإنها تدرك ان دعمها لإيران يوفر فائدة أكبر بكثير من التخلي عنها، وان الشراكة مع إيران يعطي للقيادة الروسية فرصة لتصورها نفسها لجمهورها المحلي ذات الصلة بالدول الأكبر نفوذاً في العالم، ومن اجل احياء مكانة روسيا الاتحادية في الساحة العالمية، ولانتشال الاقتصاد الروسي من أزماته المالية، ولتفعيل انجاز مشروع بناء مفاعل بوشهر، وقعت روسيا مع إيران في مطلع القرن الواحد والعشرين

على عقد بقيمة مليار دولار. لكن التعنت الإيراني في عدم التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما بعد أن تم في عام ٢٠٠٢ الكشف عن مواقع نووية إيرانية لم تعلن عنها حكومة طهران، كانت قد أثارت فزع الغرب وحتى روسيا، وتفاقم الحال عُقب المفاوضات العقيمة بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي التي استمرت حتى عام ٢٠٠٤، وازداد عند وصول احمدي نجاد إلى السلطة في إيران عام ٢٠٠٥ وتصريحاته المناهضة للسياسات الغربية وبخاصة الأمريكية في المنطقة، وتطلعاته في تطوير البرنامج النووي الإيراني ببناء مفاعل ومنشآت نووية في بلاده، مما دفع ذلك مجلس الأمن الدولي إلى فرض حزم من العقوبات الاقتصادية خلال المدة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ التي ألزمت إيران على تنفيذ وقف عمليات تخصيب اليورانيوم في منشآتها النووية المثير للشكوك في طبيعتها السلمية. ومنذ منتصف عام ٢٠٠٩، شهدت العلاقات الإيرانية الروسية تطوراً بارزاً تمثل بلقاء الرئيس الإيراني السابق محمود احمدي نجاد مع نظيره الروسي السابق ديميتري ميدفيديف على هامش قمة بحر قزوين في حزيران/ يونيو من العام نفسه في العاصمة الأذربيجانية باكو، وقد وصف هذا الاجتماع بأنه غاية في الأهمية كونه يأتي وسط تدهور غير علني ومسبوق في العلاقات الثنائية لاسيما عقب تأييد الكرملين (البرلمان الروسي) لعقوبات مجلس الأمن الدولي ضد إيران في أيار/ مارس ٢٠٠٨، ثم تحذيرات روسيا في القرار ١٨٣٥ من العام نفسه لإيران بوقف تخصيب اليورانيوم. فقد اتفق الطرفان الإيراني والروسي على ضرورة أن يعمل مفاعل بوشهر بحلول منتصف صيف عام ٢٠٠٩، وناقشا الخطط المستقبلية للتعاون النووي.

ان روسيا كما تدفعها مصالحها الحيوية وتحديداً الاقتصادية لإبقاء التعاون النووي السلمي مع إيران فإن مخاوفها على مصالحها الاستراتيجية تدفعها لإبطاء او على اقل تقدير ايقاف هذا التعاون لو تطلب الامر، وهذا مرتبط بتقديرات روسيا للبرنامج النووي الإيراني والتي قد لا تتوافق بالضرورة مع الرؤية الأمريكية والأوروبية. وبالرغم من تأييدها لقرار العقوبات الدولي رقم ١٩٢٩ في حزيران/يونيو ٢٠١٠. الا ان ذلك لم يمنع روسيا لتقديم الداعم في حل الازمة النووية الإيرانية من خلال توقيع إيران مع مجموعة ١+٥ اتفاق نووياً في منتصف تموز/ يوليو ٢٠١٥، الذي وضع بشروطه وتعهداته حلاً للنزاع المرير الذي لطالما شكل ريبة وقلق الغرب والولايات المتحدة الأمريكية.

ارتأى الباحث توضيح حيثيات ذلك في عرض سلط الضوء على الموقف الروسي من العقوبات الدولية ضد إيران بشكل موجز وبخاصة على الموقف الروسي من قرار العقوبات الدولية الاخير عام ٢٠١٠، اما المحور الثاني تضمن تفاصيل السياسة الروسية تجاه برنامج إيران النووي حتى عام ٢٠١٥.

روسيا الاتحادية والملف النووي الإيراني ٢٠٠٩-٢٠١٠

تعد إيران تعاونها المتعدد مع روسيا الاتحادية وبخاصة في مجال الطاقة النووية، أحد البدائل القليلة المتاحة أمامها في ظل الحملة الإعلامية الغربية ضدها، والتي تهدف إلى عزلها دولياً وإقليمياً، إذ لم تحقق تلك الحملة نجاحاً على الصعيد الاقتصادي ولكنها أتت أكلها على الصعيد العسكري، حيث امتنعت معظم الدول المالكة للتكنولوجيا العسكرية المتقدمة عن توقيع صفقات تسليحية مع إيران، وبناءً عليه تبقى روسيا والصين

وكوريا الشمالية القوى الرئيسية التي يمكنها تأمين الاحتياجات التسليحية لإيران، كما ترى الأخيرة أن روسيا ضمانة استراتيجية لها من أجل تقليل احتمالات التعرض لضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية أو كليهما معاً تحسباً لرد فعل روسي^(١). وعقب تحويل ملف إيران النووي من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن الدولي منذ عام ٢٠٠٦، تميز الموقف الروسي بالمعاضة لفرض عقوبات شديدة على إيران، إذ ترى أن من غير المناسب فرض حظر شامل ضد إيران باعتبار أن هذا سيؤدي بالضرورة إلى تعقيد أكثر للموقف، كما ترفض روسيا تماماً أي تلويح باستخدام القوة والتهديد ضد إيران^(٢). فالحكومة الروسية تجد بأن العقوبات لن تحل المشكلة، بل إنها أداة ضغط لثني إيران عن المضي قدماً في تطوير قدراتها على تخصيب اليورانيوم الذي يمنحها على المدى الطويل في تطوير السلاح النووي، وأنه ينبغي أن تكون العقوبات الخيار الأخير بعد استفاد جميع الجهود الدبلوماسية، وفي هذه الحالة ستؤيد روسيا فرض عقوبات رادعة وفي حدود معنية، وفي الوقت نفسه ستعارض فرض عقوبات مذلة بحق إيران أو تضعفها اقتصادياً^(٣).

وقد واجه الموقف الروسي معضلة حقيقية تجاه الازمة النووية الإيرانية، فهي مستفادة بقوة تعاونها النووي مع إيران من الناحية المالية، وغير مستعدة للوقوف ضد هذا التعاون أو التخلي عنه لمكاسبه المتنوعة، وفي الوقت نفسه لا ترغب بالموالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول المؤيدة لها في مواقفها من تلك الازمة، فروسيا وفق مصلحة أمنها القومي ترفض امتلاك إيران سلاحاً نووياً لأن قد يزيد من تعاضم نفوذها حال توظيفه في مواقع النفوذ الروسي، لذا دعت روسيا إلى تعاون إيران الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وشددت في الوقت نفسه على عدم توقف تعاونها مع إيران في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية^(٤).

وكان لروسيا مواقف تُعبر عن معارضتها لمواقف الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من الازمة النووية الإيرانية، وتتجلى المعارضة الروسية للموقف الدولي في مسألتين هما مفهوم معاينة إيران كهدف، إذ تصر على أن الهدف من هذه الخطوات هو تشجيع إيران وتحفيزها على التعاون مع المجتمع الدولي من أجل إيقاف الأنشطة المثيرة للشكوك^(٥) وإزالة الغموض الذي يكتنف البرنامج النووي الإيراني، وأن مفهوم المعاينة يدفع إيران إلى التشدد وعدم الشفافية للقيام بإجراءات مضادة للعقوبات مما يُصعّد من حدة الازمة، كما تمنع روسيا فرض حظر شامل على كافة الأنشطة النووية، وتصر على أن تقتصر على الأنشطة المثيرة للشكوك، وقد نجحت روسيا في تعديل مشاريع القرارات المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن هاتين المسألتين بحيث أصبحت القرارات أقل حدة مما هي عليه. كما ترفض روسيا أية محاولات لتطبيق عقوبات أحادية تفرضها أية دولة على إيران بالإضافة إلى عقوبات مجلس الأمن وبحسب قناعة الرئيس الروسي ديميتري أناتوليفيتش ميديفيدوف^(٦)، فإنه ينبغي العمل بصورة جماعية مشتركة، وكذلك العمل على تنظيم حوار بناء مع النظام الإيراني، إلى جانب ممارسة الضغط عليه عند الاضطرار، ولكن بدون المساس بجوهر الحياة اليومية لسكان إيران المدنيين^(٦). إذ إن العقوبات الأممية الصادرة ضد إيران للمدة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ يمنع الأخيرة من استيراد مواد تستخدم للأغراض العسكرية، وتوضح مراجعة هذه القرارات أنها كانت في حدود الهدف الذي حددته

روسيا وهو منع إيران من السعي الى انتاج سلاح نووي في المستقبل من دون مبالغة او تجاوز لهذا الهدف . كما كان لروسيا دور أساسي في صدور هذه القرارات استناداً الى المادة (٤١) من ميثاق الأمم المتحدة التي ترتبط بعقوبات لا تستدعي اللجوء الى القوة المسلحة، إذ رفضت روسيا تلويح استخدام القوة ضد إيران او التهديد بعمل عسكري ضدها^(٧).

ففي الوقت الذي طرأ فيه تراجعاً ملحوظاً في العلاقات الإيرانية- الروسية منذ منتصف عام ٢٠٠٩ ، وذلك في لقاء الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد مع نظيره الروسي ميديفيد على هامش مؤتمر قمة بحر قزوين في حزيران/ يونيو من العام نفسه في العاصمة الأذربيجانية باكو ، والذي وصف بأنه لقاء في غاية الأهمية، من اجل السعي الى خطوات جادة لتطوير العلاقات بين البلدين نتيجة التدني غير العلني في علاقات البلدين وبخاصة عقب التأييد الذي اعلنه البرلمان الروسي للعقوبات التي اصدرها مجلس الامن الدولي ضد إيران حول وقف تخصيص اليورانيوم بموجب القرار رقم ١٨٣٥ الصادر في عام ٢٠٠٨^(٨). ومن جانب آخر عبرت نتاليا تيماكوف المتحدثة باسم الحكومة الروسية، وذلك في تصريح لها خلال اجتماع منظمة شنغهاي للتعاون في موسكو في حزيران/يونيو ٢٠٠٩ ، عن التهئة التي تقدم بها رؤساء الدول الاعضاء في هذه المنظمة، للرئيس الإيراني نجاد نتيجة فوزه لدورة ثانية بالحكم عام ٢٠٠٩^(٩) وكانت الحكومة الروسية قد رحب بفوزه واختياره للمرة الثانية، وبخاصة بعد ان اعلن الرئيس الإيراني نجاد عن عزمة في زيارة موسكو لتوطيد العلاقات بين البلدين^(١٠) وأشار نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريباكوف في تصريح صحفي له بقوله: "إننا نحترم الانتخابات التي جرت في إيران، ونرحب بالرئيس الإيراني بزيارته للأراضي الروسية كونها الزيارة الاولى له التي ستعزز من دون ادنى شك توطيد مصالح البلدين في علاقاتها الثنائية"^(١١).

واوضح الرئيس الروسي ميديفيد في تصريح صحفي له في تموز/يوليو ٢٠٠٩ ، ان البرنامج النووي الإيراني لا يشكل قلقاً للمجتمع الدولي مقارنة ببرنامج كوريا الشمالية، مؤكداً أن إيران لا تزال على تواصل مع المجتمع الدولي وبشكل مستمر لتبرر سلمية برنامجها النووي، بعكس ما قامت به حكومة كوريا الشمالية في مقاطعتها لجميع اتصالاتها بالمجتمع الدولي^(١٢). وهذا ما اكده سيرغي شماتاكوف وزير الطاقة الروسي في تعقيباً له في احدى لقاءاته الصحفية في الوقت نفسه، مؤكداً بأنه من الأفضل تعزيز تعاون روسيا الاتحادية مع إيران وبخاصة في مجال المضي ببناء مفاعلات الطاقة النووية في ظل السلمية تعلنها إيران في برنامجها النووي باعتبار ان ذلك يوفر لروسيا سوقاً مربحاً ومكبباً مادياً^(١٣).

وخلال المدة من تموز/يوليو ولغاية تشرين الاول /اكتوبر ٢٠٠٩ بدأت الشكوك تنتاب الحكومة الروسية تجاه تحركات حكومة طهران في ضغوطاتها الملحة لإكمال بناء مفاعل بوشهر وفي مدة زمنية محددة لا تتجاوز منتصف عام ٢٠١٠ ، بدليل اللقاءات الذي جمعت مديري منظمة الطاقة الإيرانية والروسية والتعاون على تنفيذ خططاً مستقبلية في مجال تطور التعاون النووي بين الجانبين^(١٤). فضلاً عن مساع إيران في اشراك الحكومتين التركية والبرازيلية بصفة وسطاء دوليين جدد للتخفيف من حدة العقوبات الدولية التي اصدرها مجلس الامن الدولي ضد إيران منذ عام ٢٠٠٦ ، مما دعا الحكومة الروسية الى التصريح بأن تصرفات إيران

غير متزنة وغير حكيمة في قراراتها الخارجية، وأكدت تبديل موقفها تجاه إيران معلنة نيتها في التراجع عن تزويد إيران بمنظومة صواريخ أرض جو الروسية المعروفة اختصاراً S-٣٠٠^(١٥). وتفسير ذلك يعود الى ان روسيا ارادت تمارس ضغوط على إيران من اجل ان يتم تخصيص اليورانيوم المنخفض على الاراضي الروسية وتحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لأن في النهاية ستكون روسيا المستفيد الوحيد مادياً من ذلك، في الوقت الذي تصر فيه إيران على ان تتم عمليات التخصيب داخل الاراضي الإيرانية وتحديدأ في منشأة فودرو الواقعة على مقربة من مدينة قم، دون السماح لموظفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ممارسة عملهم الرقابي. وقد انتظرت الحكومة الروسية رداً ايجابياً سريعاً من جانب حكومة طهران^(١٦) ولم تكتفِ روسيا بذلك بل ايدت موقف الوكالة الدولية بإيقاف تخصيب اليورانيوم في تلك المنشأة^(١٧). مما اثار ذلك حفيظة الرئيس الإيراني نجاد معللاً ان روسيا تسرعت في تصرفاتها غير المنطقية، وحللت التحركات الإيرانية بشكل خاطئ^(١٨). وتعقيباً عليه اكدت زارة الخارجية الإيرانية في لهجة شديدة بأن إيران سوف لن تقف موقف المتفرج في حال الاجماع على فرض عقوبات دولية جديدة ضدها طالما ان التعاون بينها وبين الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا زال سار المفعول^(١٩). ومع ذلك تراجعت إيران عن موقفها، إذ وجدت ان مصلحتها في تنفيذ مشاريعها النووية يتطلب ضمانة الروس الى جانبها، طالما ان تأكيدات الروس في فرض المزيد من العقوبات على إيران سوف لن يحل المسألة بل سيزيدها تعقيداً^(٢٠)

حدث بعد ذلك تغيير في سياسة روسيا تجاه إيران لا سيما بعد ان اصرت الاخيرة في عدم التزاماتها بوقف عمليات تخصيب اليورانيوم المنخفض داخل اراضيها وبنسبة (٢٠%)^(٢١) مما حدا بالحكومة الروسية الى تأييدها لدول ١٠+٥ الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي على الاتفاق في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بأن إيران لا تزال تتخذ موقفاً مغايراً وغير مقبول^(٢٢). وفي مطلع شباط/فبراير من العام نفسه ادركت إيران ان المسألة ليست في صالحها، فأبدت مرونة نوعاً ما حينما اعلن الرئيس الإيراني نجاد البدء بتخصيب اليورانيوم المنخفض داخل الاراضي الإيرانية وبنسبة (١٩%) وتحت اشراف ورقابة مباشرة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومعرباً في الوقت نفسه ان حكومة موسكو تسعى الى تحقيق تسوية مرضية للازمة النووية الإيرانية داخل اروقة مجلس الامن الدولي بحلها بطرق دبلوماسية بعيداً عن اتخاذ اية خيارات اخرى^(٢٣). لكن مع اكتشاف منشآت سرية في مدينة قم لم تكشف عنها إيران بصورة لاحقة، كان قد زاد من تعقيد حل القضية، إذ اثار ذلك موقف روسيا المتعاطف مع إيران في ازمته النووية مع الغرب، وسبب لها خيبة امل تجاه السلوك الإيراني غير المتعاون، باعتبار ان ذلك السلوك الإيراني جاء لدحض الذرائع الروسية في دفاعها عن برنامج إيران النووي وهذا ما عبرت عنه وزارة الخارجية الروسية في بيان لها صادر في آذار/مارس ٢٠١٠^(٢٤).

لا بل ن الرئيس الروسي ميديفيد اوضح في تصريح صحفي له ان إيران لم تتصرف من واقع المسؤولية الجادة والعقلانية السليمة، وعليه ان روسيا ترى بأن العقوبات وان كانت نتائجها سلبية لكنها الخيار الاخير مع إيران، بعد ان استنفدت جميع الخيارات الدبلوماسية لحل الازمة النووية الإيرانية^(٢٥). مؤكداً في

تصريح آخر له في نيسان/ابريل ٢٠١٠ ان روسيا تؤيد الجهود الامريكية من اجل فرض عقوبات جديدة على إيران، ولا يمكنها ان تتغاضى عن ذلك في الوقت الذي ايد فيه المجتمع الدولي ايجاد حلول للازمة النووية الإيرانية دون ان يؤثر ذلك سلباً على واقع الشعب الإيراني^(٢٦).

بطبيعة الحال كانت تلك التصريحات الروسية مثار خلاف مع الحكومة الإيرانية فشهد شهر ايار/مايس ٢٠١٠ مشادات كلامية وانتقادات اعلامية بين مسؤولي البلدين، ففي الوقت الذي اتهمت حكومة طهران موقف روسيا المؤيد للولايات المتحدة الأمريكية في فرض عقوبات جديدة على إيران، ووصفت ذلك الموقف بالرضوخ للإرادة والضغط الأمريكية، اتهمت موسكو الحكومة الإيرانية بتقاعسها في تقديم اي تعاون صريح وجاد يرمي الى حل فعلي لازمتها النووية مع الغرب، واتباعها اسلوب التسويق والمماطلة في مفاوضاتها غير المجدية^(٢٧). وفي ضوء تلك الانتقادات المتبادلة ولا سيما تأكيدات روسيا فرض المزيد من العقوبات الدولية ضد إيران، اصدر مجلس الامن الدولي في التاسع من حزيران/يونيو ٢٠١٠ قرار رقم ١٩٢٩ الذي تضمن حزمة جديدة من العقوبات التي الزمت إيران على تنفيذها، وقد وصفت المصادر بأن هذا القرار الاقصى بالنسبة للقرارات التي سبقته، نظراً لما تضمنه من عقوبات يمنع اي تحويل مالي له علاقة بالاستثمار النووي مع إيران، هذا الى جانب منع الدول التعامل مع النشاطات الإيرانية في مجال انتاج تخصيب اليورانيوم والاستثمار معها عبر شركاتها على الاراضي الإيرانية، فضلاً عن توسيع عمليات التفتيش للسفن التجارية الداخلة والخارجة من الموانئ الإيرانية بسبب حمولاتها البحرية المشتبه بداخلها مواد تدخل في المجالات النووية المحظورة^(٢٨).

اعلنت روسيا تأييدها لقرار العقوبات الدولية، وكان تأييدها قد مثل تغييراً ملحوظاً في سياستها التي اتسمت في مجاراتها للازمة النووية الإيرانية، بحيث انها سعت بعد يوم من اصدار القرار الى ايقاف العمل في الاتفاق مع إيران الذي يقضي بتزويد الاخيرة بصواريخ الدفاع الجوي نوع S-٣٠٠ الروسية الصنع، وقد بررت دوافع اجراءاتها تلك نتيجة الضغوط الدولية التي واجهتها روسيا وبخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، والتي قد تقضي الى فرض عقوبات دولية ضدها في حال استمرار تنفيذها مع إيران^(٢٩). وفي ظل الاجواء المشحونة بالتوتر والبرود بين إيران وروسيا، اثار الموقف الروسي من دون ادنى شك استياء وتذمر إيران، بحيث احدث ذلك شرخاً بين البلدين، إذ ادانت حكومة طهران قرار ١٩٢٩ وفق بيان اصدرته الخارجية الإيرانية واصفةً اياه بالقرار غير القانوني والمخالف للمواثيق الاممية وقوانين الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن جانبه انتقد الرئيس الإيراني نجاد الموقف الروسي بشكل لاذع ووصف القرار الدولي الاخير ان اشبه بمندبل ورقي لا جدوى منه سوى انه سوف يُهمل كسابقه . مضيفاً في قوله: "... ان الشعب الإيراني ليس له علم من هم الروس اصدقاء ام جيران؟ هل هم مع إيران ام انهم يريدون شيء آخر؟...^(٣٠).

بالمقابل واجهت الانتقادات الإيرانية انزعاج شديد من لدن المسؤولين في الحكومة الروسية، كما احدث شرخاً بين مؤيدي ومعارضتي الموقف الروسي تجاه إيران، وهذا ما كان يرمي اليه الرئيس الإيراني نجاد، باعتبار ان التأييد الروسي للقرار سيؤثر حتماً على واقع وطبيعة علاقات روسيا مع إيران، وبخاصة في مجال قطاع الطاقة النووية والتعاون في المجال التسليحي^(٣١). بدليل ان وزارة الخارجية الروسية صرحت بأن تنفيذ

صفحة ٣٠٠-S اوضحت من المستحيل جعلها سارية المفعول عقب صدور القرار ١٩٢٩ ضد إيران (٣٢). لكن على ما يبدو ان المصالح بوصفها ثوابت دولية تتغلب على اية تصريح او موقف كمتغير سياسي، فقد نفت الحكومة الروسية اي تصريح صادر لها من هذا القبيل، مؤكدة ان تأييدها للقرار ١٩٢٩ يهدف الى الزام إيران بعدم السماح لها بالتعاون مع اية دولة في مجال تخصيب اليورانيوم، ولا يلزم القرار الحكومة الروسية بعدم تطبيق الاتفاق مع إيران بشأن بيع صواريخ S-٣٠٠، بل جمدت روسيا الاتفاق بشكل مؤقت بسبب صدور القرار اعلاه، وانها ستعيد العمل به حالما تلتزم إيران ببنود القرار الدولي (٣٣).

وانطلاقاً من الحفاظ على المصالح الحيوية مع إيران، اعلنت حكومة موسكو في وقت لاحق انها ماضية في استكمال بناء محطة بوشهر النووية في إيران، بصورة منفصلة عن تطورات الازمة النووية الإيرانية مع الغرب، وذلك حفاظاً على استمرارية العلاقات الثنائية بين روسيا وإيران. وقد اوضح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ان بلاده تدعم اكمال مفاعل بوشهر لإقامة شراكة دائمة وبناء مع إيران بشكل لا يحيد عن القوانين والمواثيق الدولية بشأن اتفاقيات منع الانتشار النووي، مؤكداً ان الدعم الروسي في تحجيم تنفيذ العقوبات الدولية دليلاً واضحاً على اصرار روسيا في الدفاع عن مصالحها في إيران طالما ان مساع إيران النووية سلمية وفقاً لتصريحات الحكومة الإيرانية، إذ دشنت مع روسيا أول محطة كهروذرية إيرانية في بوشهر بتاريخ ٢١ أغسطس ٢٠١٠ بعد ٣٠ عاماً منذ الشروع في تشييدها. وأكد سيرغي كيرينكو رئيس شركة روس أتوم الروسية الحكومية، أن قرارات العقوبات من مجلس الأمن الدولي لم تشمل هذه المحطة، كما أن روسيا المتحمسة لتشغيل مفاعل بوشهر تُعده وعلى لسان وزير خارجيتها لافروف محمياً تماماً من أخطار الانتشار النووي، وان كافة الدول الغربية يشاطرون روسيا لهذه الفكرة، وإنها لا غبار عليها في نظر القانون الدولي، ثم أوضح لافروف أن روسيا تدعم مفاعل بوشهر وتريد أن تفرض نفسها منافساً قوياً للولايات المتحدة في سوق الطاقة النووية عالمياً، وأنها من خلال الشراكة الدولية الموسعة ومراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية استطاعت أن توفر الدعم الدولي المطلوب ما أدى إلى تحجيم ردود الأفعال الإسرائيلية والأمريكية. وعَد علي أكبر صالحى ذلك بالحدث التاريخي الذي يرمز إلى الاصرار الإيراني على الاستمرار في البرنامج النووي السلمي، كما تم توقيع بروتوكول إيراني -روسي مشترك حول استحداث مؤسسة مشتركة تدير محطة بوشهر النووية(٣٤).

موقف روسيا الاتحادية من الاتفاق النووي الإيراني عام ٢٠١٥

طرحت روسيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ مقترح "خطوة خطوة- Step By Step" على إيران للعودة إلى مائدة المباحثات والمفاوضات مع القوى الغربية بشأن الازمة النووية الإيرانية، وذلك أثناء زيارة علي أكبر صالحى وزير الخارجية الإيراني في نهاية عام ٢٠١١ الى موسكو، وقد أبدى الأخير ترحابه بالطرح الروسي وعده يحتوي على عناصر ايجابية، وان طهران مستعدة للتفاوض، لكنه أكد رفض بلاده للضغوط في هذا الاتجاه، فيما أعلن فريدون عباسي مدير المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية، "أن إيران ستتمكن من إنتاج اليورانيوم المخصب إلى درجة (٢٠%) بحلول آذار/مارس ٢٠١٢ لتغذية مفاعل طهران. وطبقاً لهذا

المقترح تقوم إيران بالإجابة التدريجية على الأسئلة المطروحة التي تتعلق بنشاطاتها النووية، مقابل أن تقل الضغوط الدولية على إيران" (٣٥).

وعلى سبيل الإبانة، انه في المدة التي أجريت فيها المباحثات بين إيران وروسيا لمناقشة اقتراح "خطوة خطوة" الروسية، يبدو أن الجانب الإيراني كان الأكثر أملاً في التوصل إلى نتيجة من الجانب الروسي، فقد صرح جليلي في نهاية المباحثات " أن مقترحات الأصدقاء الروس يمكن أن تمثل بداية جديدة للمباحثات على الصعيد الإقليمي والدولي". لكن على ما يبدو أن الجانب الروسي لم يكن راضياً بذلك القدر فيما يتعلق بنتائج المباحثات، إذ أكد سيرغي ريباكوف مساعد وزير الخارجية الروسي، ان مساعي روسيا لم تؤتي أكلها بعد. وفي تعليق عقب فيه ديميتري سوسلو مستشار مجلس السياسة الخارجية والدفاعية الروسي، انه لا ينبغي إجراء المزيد من المباحثات بين طهران وموسكو، مضيفاً أن إيران تتبع سياستها المعتادة حتى مع قبولها للمقترح الروسي ولن تعمل بها في النهاية. (٣٦)، ويعتقد البعض من المحللين، ان المقترح الروسي فيه الكثير ما يعيق الأزمة النووية الإيرانية، ويعجز ممثلو حكومة طهران من العودة إلى مائدة المباحثات، وعد البعض الآخر أن عدم الإشارة إلى موضوع تعليق التخصيب في إيران في المقترح الروسي هي نقطة ضعفه. كذلك لم يتم الاهتمام بمسألة العقوبات الخاصة بعدم تعاون إيران، وقد تم طرح هذه النقطة فقط خلال هذا المقترح للإلغاء التدريجي للعقوبات كحافز لإيران لتعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الشأن يشير بعض الخبراء إلى مصالح روسيا من الاقتراح هو إقرار علاقات صديقة مع إيران والمصالح الاقتصادية والسياسية الناتجة عنها فقط هي الدافع الوحيد لروسيا من هذه الخطة، بدليل أن احد المحللين الروس قال: أن موسكو تسعى في تثبيت وجهها كإحدى الوسطاء على المستوى الدولي، والتوصل إلى تسوية سريعة لازمة إيران النووية في جدول المصالح الروسية (٣٧).

ومن ناحية أخرى، فأن روسيا تستخدم تقربها من إيران كورقة ضغط على الولايات المتحدة. ولربما ان حوار موسكو- طهران والذي يرفع فيه شعار الموت للولايات المتحدة له أهمية، وقد أكد وزير الخارجية الإيرانية صالحى في حديث له من مدة طويلة إلى أن إيران وروسيا ليستا الى بعضهم بعضاً، ولكن لا يجب نسيان أن روسيا ومع وجود بعض الاختلافات والمنافسة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة لكنهم تتفق مع واشنطن في مسألة عدم انتشار الأسلحة النووية وتخشى من الحصول المحتمل لإيران على السلاح النووي (٣٨). وهناك البعض من المحللين كان قد فسر بأن تبدل الموقف الروسي تجاه إيران الذي سبق وان أنقذ الأخيرة طوال أربع سنوات كاملة (٢٠٠٦-٢٠١٠) من مجموعة عقوبات قاسية فرضها مجلس الأمن الدولي، كان الهدف منه عدم فرض عقوبات على محطة بوشهر النووية التي تولت روسيا بنايتها والتي يسعى من ورائها الروس الحصول على مكاسب مادية وكذلك واقتصادية في عدم فرض عقوبات على النفط والغاز الإيراني، وعدم فرض عقوبات قد تفضي في اسوء الاحوال الى توجيه ضربة عسكرية لإيران. إذ إن روسيا اكدت دائماً على اولوية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حل الازمة النووية الإيرانية، وان من غير المناسب فرض حظر شامل على التعامل مع إيران، كما عارضت فرض عقوبات شديدة ضد إيران (٣٩). موضحة ان رفضها

لتلك العقوبات الدولية نابغاً من عدم قناعتها بانها ستقنع إيران بالعدول عن طموحاتها النووية بل سيدفعها الى الاصرار على التعنت وعدم التعاون^(٤٠).

ففي ١٣ كانون الاول/ ديسمبر ٢٠١٠ قام الرئيس احمدي نجادي بإقالة وزير الخارجية منوچهر متكي، وعين بدلاً منه علي أكبر صالحی، رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية لتولي مسؤولية القائم بأعمال الشؤون الخارجية الإيرانية، وقد فسر الخبراء ذلك برغبة القيادة الإيرانية مواصلة تطوير برنامجها النووي بوتيرة عالية وعدم التنازل في أية محادثات تتعلق ببرنامجها النووي، نظراً للمنصب الذي كان يشغله علي أكبر صالحی والمهمة الجديدة المنوطة به، كما اسهمت تسريبات ويكليكس التي تحدثت عن تخوف الدول العربية من البرنامج النووي الإيراني، الأمر الذي نستطيع أن نسجل به إخفاقاً لوزير الخارجية الإيراني منوچهر متكي، ومهمة جديدة للقائم بالإعمال لوزارة الخارجية الإيرانية علي أكبر صالحی، للقيام بدلاً من متكي وطمأنة العرب وخلق علاقات وطيدة معهم^(٤١).

وإذا كانت روسيا خلال فترة حكم الرئيس ميديفيدف(٢٠٠٨-٢٠١٢) قد اضحت مواقفها تجاه إيران تتقارب نوعاً ما من المواقف الأوروبية، فإنها قد بررت بأنها كانت حرجة للغاية بسبب حجم الضغوط الدولية على إيران التي لا تتقدم بأية خطوات فعالة تقضي بتعليق تخصيب اليورانيوم^(٤٢) أي بمعنى ان روسيا اتخذت هذا الموقف نتيجة التعنت الإيراني الذي وصفته روسيا بالديماغوجية السياسية، فكان هذا حيادها ايجابي حسبما أطلقت عليه روسيا تاركة المجال لدول أخرى مثل اتفاق البرازيل - تركيا مع إيران بأن تؤدي هذا الدور وتوافق هي على ما يتبناه المجتمع الدولي سواء كان الرفض أو القبول، فكان القبول من خلال التصويت على فرض حزمة رابعة من العقوبات الجديدة ضد إيران^(٤٣). وقد تبنت روسيا الحياد الايجابي حتى تظهر امام الشعب الإيراني بأنها لا تسعى الى حماية النظام الإيراني الحاكم وبعيدة عن دعمها له، لا سيما وان إيران شهدت عشية الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٩ احتجاجات شعبية عمت شوارع العاصمة طهران التي نددت بسياسة نظام الرئيس الإيراني احمدي نجاد الداخلية والخارجية، وقد اتبعت روسيا خطوات سريعة لتغيير موافقتها على العقوبات التي اصدرها مجلس الامن الدولي ضد إيران موضحة الاسباب التي دفعتها الى ذلك التغيير: ^(٤٤).

١- ان إيران تُعد بالنسبة لروسيا شريكاً استراتيجياً اساسياً في العديد من المجالات وبخاصة الاقتصادية والعسكرية .

٢- ترى روسيا ان من اولويات اهتماماتها الحفاظ على استقرار النظام الحاكم في إيران، لان في حالة تعرضه لأي ضعف او انهيار سيكون له دون ادنى شك انعكاسات ليست في صالح روسيا .

٣- كما ان روسيا لا تريد ان تكون بمنأى عن المجتمع الدولي وتدخل في الوقت نفسه في مواجهة مباشرة ضده من أجل إيران، لذلك فضلت تمسكها باستخدام الطرق الدبلوماسية وعبر الامم المتحدة لحل المشاكل التي تواجهه إيران في ازمتها النووية مع الغرب .

٤- بالرغم من روسيا تُعدّ إيران شريكاً أساسياً في العديد من المجالات الاستراتيجية المشتركة ، الا انها شعرت بأن إيران تسعى الى استغلالها بالوقوف الى جانبها في ازمتها النووية لتحقيق مصالح خاصة،- وذلك من خلال اتفاقها الذي وقعته مع كل من تركيا والبرازيل، والذي اعطى لإيران الضمان لتعاونها في مجال تبادل اليورانيوم المخصب، فعمدت روسيا إلى اتخاذ خطوات جادة مع إيران، وهذا ما توضح في كلمة لرئيس الوزراء الروسي بوتين في منتصف عام ٢٠٠٩ وذلك خلال انعقاد مؤتمر في انقرة حول الأمن النووي في آسيا، وجاء فيها "ينبغي على إيران الموافقة على مقترحات الوكالة الذرية للطاقة الذرية اثناء التفاوض بين الجانبين، وذلك تجنباً لوقوع أية عواقب قد تحدث، ولا بد من اعادة النظر في سياستها للخروج من ازمتها النووية "

ويمكن تفسير تعامل روسيا مع إيران على انه نهج سياسي تحاول من خلاله امسك العصا من المنتصف فهي لا تود ان تتخلى عن التعاون مع إيران لكونه الاعم في توجيه سياستها تجاه الازمة النووية الإيرانية، كما انها في الوقت نفسه لا تود ان تتصادم مع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروبي في الوقت الذي تنفرغ فيه لإعادة بناء قوتها مرة اخرى، واستعادة دورها على الساحة الدولية^(٤٥).

فمع تسلم الرئيس بوتين ولاية جديدة عام ٢٠١٢، طالب بتعديل وثيقة السياسة الخارجية الروسية، و أكد بوجود تشديد بعض بنودها قبل ان تخرج بصياغتها النهائية في شباط/فبراير ٢٠١٣، وبحسب المصادر السياسية، فإن البنود التي طلب بوتين تشديدها كانت تعني عودة العلاقات الإيرانية الروسية الى مسارها الصحيح بعد ان حاولت الدول الغربية العمل على تفكيك هذه العلاقة. وبالفعل عاد الاصطفاف بين البلدين لمواجهة الغرب من خلال احتضان روسيا محادثات جديدة حول ازمة البرنامج الإيراني في ١٨ و ١٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٢^(٤٦) لا سيما وان عقوبات دولية جديدة قدمتها دول الترويكا الأوروبية قد اضيفت الى قوائم العقوبات السابقة ضد إيران في كانون الاول/ديسمبر ٢٠١١، تمثلت بتجميد ارصدة (١٨٠) كياناً إيرانياً ومنعهم من السفر الى دول الاتحاد الاوروبي بسبب عدم تعاون إيران في برنامجها النووي مع دول الترويكا الأوروبية، واستمرت سلسلة العقوبات الاضافية بدءاً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ حتى نيسان/ابريل من العام نفسه التي شملت حظر استيراد او شراء او نقل النفط الخام الإيراني، وكذلك الحظر على قطاع المصارف الإيرانية في اجراء اخر من نوعه يرمي الى ممارسة ضغوط على إيران عن طريق تقييد مصدر دخلها الرئيس نتيجة تصاعد القلق إزاء برنامجها النووي^(٤٧).

وفي الجانب الآخر اتسمت سياسة الرئيس الإيراني حسن روحاني تجاه ازمة البرنامج النووي الإيراني منذ تسلمه رئاسة السلطة في إيران في اواسط عام ٢٠١٣، بالاختلاف عن ما سبقه، وهذا ما برز في تغيير إدارة الملف النووي وتحويله من مجلس الامن الدولي الى وزارة الخارجية بإدارة محمد جواد ظريف كبير مفاوضي الملف النووي في ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠١٣، ومنذ ذلك الحين بدأت الخطوات تتسارع للوصول الى حل لازمة البرنامج النووي الإيراني مع الدول الغربية^(٤٨).

ومن جانبها حرصت إيران في ظل ازمتها النووية مع الغرب على ضمان وقوف روسيا الى جانبها ، إذ شهد مؤتمر قمة منظمة شنغهاي للتعاون المنعقد في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ اجتماع في عاصمة قيرغيزستان

بشكيك، التقى فيه الرئيس الروسي بوتين مع نظيره الإيراني روحاني، والذي طلب فيه الأخير من الأول بتدخله الشخصي لحل أزمة إيران النووية مع الغرب، وفي هذا الإطار عبر الرئيس بوتين بقوله له "نحن الروس نعلم تفاصيل حجم المواقف الدولية من المشكلة النووية الإيرانية، ونعلم جيداً ان إيران جارة لنا وهي جارة بكل تأكيد جيدة، ولكن نحن لم نختار من يكون جيراناً لنا". مبيناً ان إيران حالها حال أي دولة لها الحق في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية بما في ذلك تخصيب اليورانيوم^(٤٩).

في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ جرت محادثات بين إيران ومجموعة ١٠+٥ في جنيف، وتم التوصل الى اتفاق مرحلي حول البرنامج النووي الإيراني، وفي كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه توجه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في زياره له الى إيران، مؤكداً عند وصوله على ضرورة التزام إيران بهذا اتفاق. وفي إطار هذا الاتفاق ارتأت دول الترويكا الأوروبية في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، برفع جزئي للعقوبات المفروضة على إيران، بما يسمح لها بالحصول على (٧٠٠) مليون دولار شهرياً من أرصدها المجمدة. بيد أن المهلة التي حددت للتوصل إلى اتفاق نهائي لم تحترم، فتم التفاهم من جديد يقضي في التوصل إلى تحديد موعد جديد للمفاوضات، وقد شهدت تلك المفاوضات اتفاق مبدئي نص على تمديد لمدة أربعة أشهر للأطراف المتفاوضة بغية الوصول الى صيغة اتفاق مرضي في ١٨ تموز/يوليو ٢٠١٤، وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر منه تم تمديد الاتفاق أيضاً لمدة سبعة أشهر، ريثما يتم التوصل الى اتفاق نهائي، وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٥ بدأت إيران جولة من المفاوضات في جنيف ولوزان وفيينا. وفي نهاية آذار/مارس ٢٠١٥ حتى مطلع نيسان/ابريل من العام نفسه أعلنت إيران ومجموعة ١٠+٥ وبعد ثمانية أيام من المفاوضات الشاقة في فندق بوريفاج في مدينة لوزان السويسرية الى اتفاق حول صياغة مسودة الخطوط والتوقيع على النص النهائي، وجاء الاتفاق تحت اسم "معايير خطة العمل المشتركة الشاملة الخاصة بالبرنامج النووي للجمهورية الإسلامية الإيرانية" الذي ضم (١٥٩) صفحة وخمسة ملاحق تقنية^(٥٠).

وكانت روسيا داعمة للموقف الإيراني خلال هذه الجولات التفاوضية وذلك بقيامها في آذار/مارس ٢٠١٥ بالإعلان عن التزامها بإرسال وجبة صواريخ(S-٣٠٠) التي تقرر حجبها عن طهران التزاماً من روسيا بالعقوبات الدولية التي فرضها المجتمع الدولي على إيران في عام ٢٠١٠، سيما وان لتلك الخطوة الروسية حسابات عديدة^(٥١). وقد اعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وفق ما صرحت به قناة العالم الفضائية في ١٠ تموز/يوليو ٢٠١٤ ان المحادثات بين إيران والغرب التي تمت في العاصمة النمساوية فيينا والتي دامت لأسبوعين كاملين، لا بد ان تنتهي قريباً بالتوصل الى تسوية مرضي الطرفين. مشيراً في مؤتمر صحفي عقده في مدينة اورفه التركية على هامش قمة منظمة شانغهاي للتعاون الى قوله: "يجب التوصل الى تسوية... واعتقد انه سيتم التوصل اليها قريباً... أمل في ان يتم قريباً توقيع كل الوثائق الضرورية، مع اتفاق في شأن الضمانات... ان الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا والصين وفرنسا بالإضافة الى المانيا التي ابدت فعلياً منذ ايلول ٢٠١٣ ضمان الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني في مقابل رفع العقوبات الدولية عن

طهران...روسيا تنطلق من مبدأ ان كل العقوبات على إيران سترفع وفي اسرع وقت... ان موسكو التي تستهدفها ايضا العقوبات الدولية بسبب الازمة الاوكرانية ترى ان العقوبات ليست حلا للمشاكل الدولية" (٥٢).

وبعد خلاف دام اكثر من عشرة اعوام بشأن البرنامج النووي الإيراني، وما تبعها من مفاوضات مضنية وشاقة دامت ٢٢ شهراً تم التوصل في ١٤ تموز/يوليو ٢٠١٥ بين إيران ومجموعة ١٥ الى اتفاق نهائي يضمن سلمية برنامج إيران النووي، من خلال وضع نظام رقابة صارم، ويحول دون تمكينها خلال عشر سنوات على الأقل من إنتاج قنبلة نووية إن رغبت قيادتها في ذلك، وهو أمر دأبت هذه القيادة على نفيه، فاتفق فيينا يُقيم في نظر الخبراء الغربيين سداً أمام طريقتين كان في وسع إيران انتهاجهما لبناء ترسانة نووية. وهذا الاتفاق وصفه كل من محمد جواد ظريف وزير الخارجية الإيراني والممثلة العليا للسياسة الأوروبية(فيدريكا موغريني) بأنه حدث تاريخي، وأشارت موغريني الى ان الاتفاق ينص على سلمية البرنامج النووي الإيراني وعلى حزمة من التدابير التي تضمن ان لا تسعى إيران الى اجراء بحوث او تطوير برنامج يمكنها من الحصول على سلاح نووي وذكرت قائلة: " ان هذا الاتفاق ليس نهاية العمل بل هو بداية مرحلة جديدة بين إيران والأطراف الدولية" (٥٣). ويمكن اجمال بعض ما جاء في بنود الاتفاق النووي الإيراني عام ٢٠١٥: (٥٤).

١-ان يتعهد كل من الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية برفع العقوبات المفروضة على إيران وعدم فرض أي حظر جديد عليه وفق للتقارير التي تصدرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٢-تقرر فرض قيود طويلة المدى على البرنامج النووي الإيراني مع استمرار تخصيص اليورانيوم بنسبة حددت بـ (٣,٦٧%) . وعلى ان تتولى إيران بيع الكميات الفائضة من اليورانيوم المخصب للزبائن الدوليين.

٣-تم الاتفاق على ان تقوم روسيا الاتحادية بالإشراف على تأمين الوقود النووي الإيراني، وان تقوم إيران باستخدام اليورانيوم المخصب بنسبة حددت بـ (٢٠%) في الابحاث العلمية داخل مبنى المفاعلات النووية .

٤-تخفيض عدد اجهزة الطرد المركزي (Centrifuges) الى (٥٠٦٠) جهاز طرد .

٥- ان تتعهد إيران بالتخلص من اليورانيوم الإيراني المخصب بنسبة (٩٨%).

٦- التزام إيران بعدم تصدير الوقود الذري في الاعوام القادمة، وكذلك التزامها بعدم بناء مفاعل تعمل بالمياه الثقيلة ولن تمارس اية أنشطة نووية متعلقة بالوقود المستنفذ باستثناء انتاج بطاريات النظائر المشعة، وعدم نقل المعدات من منشأة نووية الى اخرى لمدة (١٥) عام .

٧- على إيران المصادقة على البروتوكول الاضافي للوكالة الدولية والذي يقضي التفتيش المفتوح للخبراء الدوليين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية والسماح لهم بمنحهم تصاريح للدخول الى كل المواقع الإيرانية المشتبه بها ومنها المواقع العسكرية لكن بعد التشاور مع إيران والبقاء في اراضيها وممارسة عملهم بكل حرية دون اية مضايقات.

٨-تم الاتفاق على استمرار حظر استيراد الاسلحة لمدة(٥) سنوات اضافية، و (٨) سنوات للصواريخ الباليستية.

٩- تعهد الطرف الدولي برفع الحظر عن الشركات النفطية والشخصيات والارصدة الإيرانية المجمدة في البنوك العالمية والتي تُقدر بالعديد من المليارات الدولارات، وكذلك رفع الحظر عن الطيران الإيراني .

١١-الاتفاق على التعاون في مجال استخدامات الطاقة النووية والتكنولوجيا الخاصة بها .

١٢- تعهد الاطراف المتفقة على احترام بنود الاتفاق وعدم اتخاذ اية خطوات منافية للاتفاق واهدافه . وفي حالة حدوث اية خلافات تطراً في مرحلة تطبيق الاتفاق والتي تقضي الى عدم التوصل تسوية مرضية، يحال الامر الى لجنة استشارية مؤلفة من ثلاثة اشخاص بينهم عضو مستقل، وفي حالة استمرار تلك الخلافات يتم عرضها على مجلس الامن الدولي لاتخاذ الاجراءات اللازمة اما استمرار الحظر المفروض على إيران او رفعه .

ابدى الرئيس الروسي بوتين ترحيبه بالاتفاق الاخير بين إيران والقوى الكبرى الست ، مُعبراً في تأكيده ان روسيا ستبذل كل ما في وسعها لتفعيل طاقات هذا الاتفاق، وذلك في بيان نشره الكرملين جاء فيه: " ان روسيا ترحب بالحل الذي تم التوصل اليه اليوم في فيينا لتسوية الوضع حول البرنامج النووي الإيراني وبخطة الاعمال الشاملة التي وافقت عليها السداسية وإيران...اننا واثقون من ان العالم تنفس الصعداء...ان هذا الاتفاق يعتمد على نبدأ العمل على مراحل والمعاملة بالمثل الذي كان الجانب الروسي يدافع عنه في جميع مراحل المفاوضات الصعبة التي استمرت سنوات طويلة ... ان الاتفاق الشامل يعتمد على قاعدة القانون الدولي وبالدرجة الاولى معاهدة منع الانتشار النووي واتفاقية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية... ان موسكو بدورها ستسعى من اجل تفعيل كامل طاقات اتفاق فيينا، ولكي يساهم هذا الاتفاق في تعزيز الامن الدولي والاقليمي، والنظام العالمي لعدم الانتشار النووي واقامة منطقة خالية من سلاح الدمار الشامل ووسائل ايصاله في الشرق الاوسط... اتمنى ان تفي كافة الاطراف المعنية بالدرجة الاولى دول السداسية بصورة شاملة بالحلول التي تم العثور عليها"^(٥٥).

كما أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن الاتفاق سمح بتوسيع إمكانات التعاون بين البلدين في المجالين التقني والعسكري. وبالمقابل اشار نظيره الإيراني محمد جواد ظريف أن روسيا شريكاً استراتيجياً لإيران، موضحاً ان الاتفاق جاء لتوسيع افق التعاون الاقتصادي وتعزيزه بين البلدين في اعقاب رفع العقوبات عن إيران. وتعليقاً على ذلك اضاف عباس عراقجي مساعد وزير الخارجية الإيراني وكبير مفاوضي برنامج ايران النووي بقوله: "العلاقات المهمة والبناءة مع روسيا ستشهد المزيد من التطور بعد دخول الاتفاق النووي حيز التنفيذ". ومن جانبه أعلن علي أكبر صالحی رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية أن إيران سوف تبدأ اعتباراً من عام ٢٠١٥ أي بعد ابرام الاتفاق النووي ان روسيا ابدت مساعدتها لإيران في بناء محطتين نوويتين جديدتين. سيما وان إيران تواقه الى توسيع تعاونها الاقتصادي مع روسيا باعتبار ان الاتفاق النووي من المفترض أن ينهي مشاكل إيران التي قيدتها العقوبات الدولية على نشاطات القطاع المصرفي الإيراني، وقطاع النفط والغاز الطبيعي^(٥٦) .

في حين واجه الاتفاق معارضة شديدة من أنصار المحافظين في إيران، الذين رأوا أن إيران قدمت تنازلات كبيرة، لم يُخفف من حدتها سوى تمسك علي خامنئي المرشد الأعلى للثورة الإيرانية بموقفه الداعم

للمفاوضات. كما واجه الاتفاق انتقادات شديدة من جانب أعضاء مؤثرين في الكونغرس الأميركي، الذي أصبح تحت سيطرة الجمهوريين، والذين طالبوا بفرض عقوبات جديدة على إيران، كما نجحوا، في اعقاب الاتفاق تمرير مشروع قرار يجبر الرئيس باراك أوباما السابق على منح الكونغرس سنتين يوماً لبحث معارضة اي اتفاق حول الملف النووي الإيراني^(٥٧).

ويرى مراقبون سياسيون ان هذا الاتفاق يبشر بنقلة نوعية في العلاقات الإيرانية الروسية، ان لم يكن على صعيد الشبكة السياسية العالمية، إذ يستدعي الاتفاق الشفافية وقيود على الانشطة النووية الإيرانية على مدى الاعوام الخمس عشر المقبلة، مقابل رفع بعض القيود تدريجياً، وما لم يسلط الضوء عليه هو اثر هذا الاتفاق على الوشائج الإيرانية الروسية من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية ولتحديد مستقبل العلاقات الإيرانية الروسية ينبغي اولاً تحديد المساهمة الروسية في المفاوضات ودوافعها، بالنظر الى ان كثيراً من المراقبين يرى ان للاتفاق انعكاسات سلبية كبيرة على روسيا، إذ اسهمت الاقتراحات الروسية اسهاماً كبيراً في تحديد الشكل النهائي للاتفاق الموقع، واصابت المفاوضات نجاحاً عبر مفهوم التدرج والمعاملة بالمثل، وان امعان النظر في الاتفاق يكشف ان فك القيود عن الاقتصاد الإيراني قد يجلب منافع لروسيا، وعلى صعيد الامن العالمي، فإن كثير مما يعد به الاتفاق من مزايا بالنسبة الى بلدان اوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق أيضاً على روسيا، إذ يمكن لإيران ان تنظم الى تحالف الدول الغربية في محاربة التحديات الارهابية في الشرق الاوسط والادنى^(٥٨).

وهذا ما اكده الرئيس الروسي بوتين، فبالرغم من ترحيبه بالاتفاق، الا انه اوضح في الوقت نفسه بأن هذا الاتفاق له انعكاسات ايجابية وسلبية، فالإيجابية تعنى بتصدير المزيد من الأسلحة لإيران. وبخاصة توريد أنظمة صواريخ S-٣٠٠ وطائرات نوع sno-٣٠، فضلاً عن ان الاتفاق يعزز دور روسيا في الشرق الأوسط، باعتبار ان إيران بالنسبة لروسيا إيران تعد بوابة مهمة للنفوذ الروسي الى الشرق الأوسط، واي تقارب إيران-غربي تعدّه روسيا عامل سلبي، إذ مما لا شك فيه ان الاتفاق سيسمح لروسيا دور في تطوير منشأة فوردو الإيرانية وتحويلها الى مركز ابحاث، كما ان روسيا ترى في الاتفاق يحقق لها مكاسب مادية وفيرة، إذ ستسعى الى توسيع تعاونها التقني في مجال الطاقة النووية مع إيران وتزويدها بالوقود اللازم لإكمال بناء فاعل بوشهر التزاماً على ما جاء في بنود الاتفاق النووي^(٥٩).

اما انعكاساته السلبية فتري روسيا ان الاتفاق سيجعل من إيران منافس حقيقي لروسيا في مجال الطاقة النووية، باعتبار ان إيران تمتلك رابع اكبر احتياطي للنفط الخام والمرتبة الاولى عالمياً في احتياطياتها للغاز الطبيعي، مما يؤهلها التمتع بالأفضلية. سيما وان روسيا تعاني من عقوبات دولية مفروضة عليها بسبب الازمة الأوكرانية، مما سبب لها انخفاض حاد في سعر العملة المحلية "الروبل"، وبالتالي فإنه وبحسب التوقعات الروسية سيؤدي عودة إيران الى اسواق النفط العالمية الى زيادة حجم انتاجها وبالتالي الى انخفاض اكبر في الاسعار، فوفقاً لتصريحات حسين زماني نيا نائب وزير النفط لشؤون التجارة والعلاقات الدولية الإيراني، اشار الى انه بعد إزالة العقوبات الدولية المفروضة على إيران سيُمكنها من تطوير حوالي ٥٠ مشروعاً للنفط

والغاز وبقيمة قد تصل الى حدود (١٨٥) مليار دولار بحلول ٢٠٢٠ . ومن دون شك يشكل ذلك عامل سلبي على العائدات الروسية وسيزيد من اعبائها المالية نتيجة تراكم الخسائر مع استمرار فرض العقوبات الدولية عليها. علاوة على ان روسيا انتابها القلق الشديد من ان هذا الاتفاق سيحول إيران الى قوة إقليمية، اذا ما قررت الاخيرة تقاسم حصصها من موارد الطاقة في بحر قزوين مع روسيا، وكذلك من توسيع دور نفوذها الاقليمي في آسيا الوسطى (٦٠).

الخاتمة:

ليس من مصلحة روسيا ان تحصل طهران على أسلحة نووية او قدرات تطوير سلاح نووي، كما ان ذلك سيغير جذرياً ميزان القوى في المنطقة بحيث لا تكون النتيجة لصالح موسكو، وبخاصة ان موقع إيران الجيوستراتيجي يتيح لها السيطرة على اسيا الوسطى والشرق الأوسط .

وفي الوقت نفسه تعارض روسيا بشكل قاطع استخدام القوة ضد إيران في معالجة القضية النووية سواء من خلال هجوم عسكري او توجيه ضربات صاروخية او جوية. كما لا تؤيد روسيا فرض عقوبات أحادية او متعددة الأطراف ضد إيران، ولكن ليس في نطاق الموقف الاستراتيجي فربما انها تريد من ذلك استخدام إيران كورقة ضغط ضد الغرب والعرب في قضايا إقليمية أخرى بحيث تحصل على امتيازات تساعد في حفظ مصالحها .

ومنذ بداية الازمة النووية بين إيران والغرب سعت موسكو الى تعزيز دورها كوسيط يساعد على حل الازمة بالطرق السلمية، بحيث يؤدي الملف النووي الإيراني دوراً مؤثراً في علاقات طهران مع موسكو. ولا سيما الموقف الروسي من العقوبات الاقتصادية الدولية ضد إيران فلقد توضح موقفها وفق منطلق براغماتي دعا روسيا الى الوقوف ضد تنفيذ اغلب فقرات تلك القرارات بالرغم من تأييدها لها، كونها ليست مستعدة للتضحية بمصالحها الحيوية مع إيران. وكان الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الست الاوروبية عام ٢٠١٥ دليل قاطع على الدور الروسي في دعمها الواضح للتوصل الى حل لازمة النووية الإيرانية مع المجتمع الدولي بشكل بضمن على الاقل استمرارية علاقاتها في المجال النووي مع إيران حفاظاً على الشراكات الاقتصادية الاخرى المتبادلة بين البلدين .

هوامش البحث ومصادره:

(١) أحمد إبراهيم محمود، التعاون النووي بين روسيا وإيران، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالقاهرة، العدد ٨ ، القاهرة، مارس ٢٠٠١ ، ص ٦٤ .

(٢) نورهان الشيخ، التعاون الاستراتيجي الروسي- الإيراني: الأبعاد والتداعيات، متاح على الرابط الاتي:

<http://digital.ahram.org.eg/articales.aspx?seial=١٤٦٠٠٠&eid=١٥٣٨>

(٣) John w. parker, Russia and Iranian Nuclear program: Replay or Breakthrough? Strategic perspectives, No. ٩, Washington D.C., March ٢٠١٢, pp. ٩-١٠ .

(٤) أحمد إبراهيم محمود، الازمة النووية الإيرانية: تحليل الاستراتيجيات في ادارة الصراع، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية، العدد (١٤٩)، السنة الخامسة عشر، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٦ .

(٥) محمود، التعاون النووي ...، المصدر السابق، ص ٦٤ .

(*) ديميتري آتوليفيتش ميدفيديف: وهو الرئيس الروسي الثالث بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أعلن في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ عن ترشحه للرئاسة بدعم وحشد سياسي من الرئيس الروسي حينها فلاديمير بوتين، وقد دعمته أربعة أحزاب سياسية هي حزب روسيا الموحدة، وحزب روسيا العادلة، وحزب المزارعين، وحزب القوة المدنية، وانتخب في الجولة الانتخابية الأولى والتي أجريت في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٨ بنسبة ٦٩,٦% من أصوات الناخبين، متقدماً على ثلاثة مرشحين وهم زعيم الحزب الشيوعي غينادي زيوغانوف، ورئيس الحزب الليبرالي الديمقراطي فلاديمير جيرينوفسكي، ورئيس الحزب الديمقراطي الروسي أندري بوغانوف. منذ ٧ أيار/مايس ٢٠٠٨ يشغل منصب رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة ورئاسة مجلس الأمن الروسي، لتستمر فتره حكمه حتى عام ٢٠١٢. راجع الرابط الآتي:

http://www.rtarabic.com/news_all_info/٣٣١٨٥

(٦) صحيفة القدس العربي في ٢٨/٦/٢٠١٠. متاحة على الموقع الآتي: <http://www.alquds.net> (٧) للمزيد من الاطلاع على تفاصيل الموقف الروسي من العقوبات الدولية ضد إيران للمدة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. راجع: محمد سالم احمد الكواز، موقف روسيا الاتحادية من تطورات الازمة النووية الإيرانية ٢٠٠٥-٢٠٠٨، مجلة ابحاث كلية التربية الأساسية(جامعة الموصل)، المجلد(١٢)، العدد(٢)، ٢٠١٢، صص ٣١٧-٣٣٣.

(٨) صحيفة القبس الكويتية في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. متاحة على الموقع الآتي:

<http://www.alqabas.com>.

(٩) China, Russia congratulate Ahmadinejad," Press TV, June ١٦, ٢٠٠٩, <http://www.presstv.ir/detail/٩٨٢٦١.htm?sectionid=٣٥١٠٢٠١٠١>

(١٠) "Medvedev Hosts Ahmadinejad As Demonstrations Continue In Iran", Georgian Daily, June ١٦, ٢٠٠٩, (June ٢٤, ٢٠٠٩). http://georgiandaily.com/index.php?option=com_content&task=view&id=١٢٢١٥&Itemid=٦٥.

(١١) China, Russia congratulate Ahmadinejad," Press TV, June ١٦, ٢٠٠٩, <http://www.presstv.ir/detail/٩٨٢٦١.htm?sectionid=٣٥١٠٢٠١٠١>

(١٢) Iran, North Korea Two Different Nuclear Problems – Medvedev," Interfax, July ٦, ٢٠٠٩, http://www.tehrantimes.com/Index_view.asp?code=١٩٩٧٢١

(١٣) "Russian Min: Bushehr Reactor To Go Online By Year-End," Fars News Agency, July ٢٣, ٢٠٠٩.

(١٤) "No Technical Obstacle To Start Up Bushehr Nuclear Plant," Mehr News Agency, July ١, ٢٠٠٩.

(١٥) منظومة صواريخ S-٣٠٠: وهي منظومة دفاع جوية صاروخية بعيدة المدى روسية الصنع تسمى باللغة الروسية C-٣٠٠ وهي من انتاج شركة ألاماز للصناعات العلمية (Corporation Almaz Scientific Industrial) وللمنظومة عدة إصدارات مختلفة طورت جميعها من طراز (S-٣٠٠P) وقد صمم النظام لقوات الدفاع الجوي السوفيتية لردع الطائرات وصواريخ كروز طورت بعدها إصدارات أخرى لردع الصواريخ الباليستية. وطور نظام الـ S-٣٠٠ أول مرة من قبل الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٧٩ صمم للدفاع عن المعامل الكبيرة والمنشآت الحساسة والقواعد العسكرية ومراكز الرصد الجوي ضد ضربات الطائرات المعادية. وإن إدارة تطوير مشروع S-٣٠٠ تابعة لشركة ألاماز الروسية وهي شركة حكومية تعرف أيضا بـ (كي بي ١-١ KB) والتي حاليا هي جزء من (ألاماز أنتيبي) المعنية بالدفاع الجوي، أما صواريخ الـ S-٣٠٠ فقد طورت من قبل شركة (MKB "Fakel" design bureau) وهي شركة حكومية أيضا تعرف بـ (٢-OKB). ويُعد نظام S-٣٠٠ من الأنظمة القديرة في العالم في ميادين الدفاع الجوي فهو فضلاً عن قدرته على صد وتدمير الصواريخ الباليستية لانه مجهز برادارات قادرة على تتبع ١٠٠ هدف والاشتباك مع ١٢ هدف في نفس الوقت والنظام يحتاج ٥ دقائق فقط ليكون جاهزا للإطلاق وصواريخه لا تحتاج لأي صيانة على مدى الحياة. للمزيد من الاطلاع . راجع الموقع الآتي :

<http://www.defnce-update.com>

(١٦) Russia Expert Iran to Agree to IAEA Nuclear Deal" American Free Press,

(١٧) Brazil Opposes new Iran Sanctions" Trend News,

(November ٢٩, ٢٠٠٩) . <http://en.trend.az/regions/Iran/١٥٩٠١٩٦.html>

(١٨) john w. parker, Russia and the Iranian nuclear program, Replay or Breakthrough? Institute for national strategic studies, (Washington-٢٠١٢), p.١١.

(١٩) "Russia Shifts Stance on Iran, Ahmadinejad Defiant." Reuters, <http://www.reuters.com/article/idUSGEE٥B٠٢٣C٢٠٠٩١٢٠١> (December ١, ٢٠٠٩)

(٢٠) Russia Ssys Iran Sanctions Won't Resolve Nuclear Row," Washington TV, http://televisionwashington.com/floater_article\.aspx?lang=en&t=٢&id=١٦٨٤٠ (December ٣٠, ٢٠٠٩) .

(٢١) Iran Gives West 'Ultimatum' on Nuclear Proposal," New York Times, <http://www.nytimes.com/٢٠١٠/٠١/٠٣/world/middleeast/٠٣tehran.html> (January ٢, ٢٠١٠)

(٢٢) سيرغي شاشكوف، العلاقات الروسية-الإيرانية إلى أين، سلسلة دراسات إستراتيجية (١٥٩)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، (ابوظبي-٢٠١٠)، ص ص ١٩-٢٠.

(٢٣) شاشكوف، المصدر نفسه، ص ٢١.

(٢٤) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية ١٩٧٩-٢٠١١، دار جنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، (عمان-٢٠١٢)، ص ٤٣٩؛ صحيفة القيس الكويتية في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. متاح على الموقع

<http://www.alqabas.com>.

(٢٥) john w. parker, Russia and the Iranian nuclear program, Replay or Breakthrough? Institute for national strategic studies,(Washington-٢٠١٢),p.١٢

(٢٦) Baker Peter and Dan Bile sky, "Russia and U.S. Sign Nuclear Arms Reduction Pact," New York Times, April ٨, ٢٠١٠, <http://www.nytimes.com/٢٠١٠/٠٤/٠٩/world/europe/٠٩prexy.html> (May ٧, ٢٠١٠)

(٢٧) تلاسن سياسي غير مسبوق بين روسيا وإيران حول العقوبات، مقال منشور على موقع العربية:

<http://www.alarabia.net>

(٢٨) للمزيد من الاطلاع على تفاصيل قرار ١٩٢٩. راجع:

<https://translate.google.iq/translate?hl=ar&sl=en&u=https://www.un.org/press/en/٢٠١٠/sc٩٩٤٨.doc.htm&prev=search>

(٢٩) مرسوم روسي يحظر تسليم صواريخ أس ٣٠٠ لإيران، وكالة الأخبار الإسلامية، نبأ، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٠، متاح على الرابط الآتي:

<http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc٠١.asp?DocID=٢٣١٧٦٥&TypeID=١;>

انباء عن إلغاء روسيا لصفقة صواريخ إلى إيران بعد قرار العقوبات، متاح على الرابط الآتي:

<http://vo.webr.com/showthread.php?t=٦٥٦٢٣>

(٣٠) شاشكوف، المصدر السابق، ص ص ٢١-٢٢ .

(٣١) فاطمة بدروني، العلاقات الروسية-الإيرانية بعد قرار العقوبات، مقال متاح على الرابط الآتي:

<http://www.mostakballat.com/article/٠٥٧.htm>

(٣٢) عبد الجليل زيد المرهون، السياسة الروسية تجاه الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية (١٦١)، الطبعة الأولى، (أبو ظبي-٢٠١١)، ص ص ٤٤.

(٣٣) روسيا العقوبات لا تمنع بيع صواريخ أس-٣٠٠ لإيران، مقال متاح على الرابط الآتي:

http://www.alqabas.com.kw/Archive.aspx?id=١٢٨٦٦٨&date_١١٠٦٢٦١٠

<http://www.arabic.rt.com/forum/showthread.php?t=٥٩١٧>.

(٣٤) إيران وروسيا تدشنان محطة بوشهر الكهروذرية، قناة روسيا اليوم، نشرة الأخبار ٢٠١٠/٨/٢١؛ محمد السعيد إدريس، تشغيل مفاعل بوشهر و" نقطة اللاعودة" في ازمة إيران النووية، مختارات إيرانية، السنة العاشرة، العدد (١٢٢)، أيلول، ٢٠١٠. ص ص ٦-٧ .

(٣٥) نظرة روسيا الى إيران، مختارات إيرانية، العدد ١٣٥، السنة العاشرة، تشرين الاول/اكتوبر ٢٠١١، ص ص ١٠٩-١١٠ .

(٣٦) المصدر نفسه .

(٣٧) المصدر نفسه .

(٣٨) المصدر نفسه .

(٣٩) الشيخ، المصدر السابق .

(٤٠) راي تاكيه، إيران الخفية: الشطرنج السياسي السري بجمهورية ولاية الفقيه، عرض وتعليق: مجدي كامل، دار الكتاب العربي (دمشق-٢٠٠٧)، ص ٤٢.

(٤١) الرئيس الإيراني يقبل متكي ويعين صالحه مكانه، صحيفة الوطن، ٢٠١٠/١٢/١٤

<http://www.alwatan.sy/dindex.php?idn=٩٢١٩٦>.

(٤٢) محمد السعيد ادريس، الازمة السياسية الإيرانية وانعكاساتها الخارجية، مجلة السياسة الدولية(القاهرة)، العدد(١٧٨)، ٢٠٠٩، ص ١٢٥.

(٤٣) سعد الحمداني، العلاقات الروسية الإيرانية ٢٠٠٣-٢٠١٠، بحث متاح على الرابط الآتي:

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=٥٠٩٣٠>

(٤٤) المصدر نفسه .

(٤٥) مروة وحيد، البرنامج النووي الإيراني بعد محطة "بوشهر"، مجلة السياسة الدولية(القاهرة)، العدد(١٨٢)، ٢٠١٠، ص١٩٦.

(٤٦) ابراهيم متقي، سياسة التأخير في الدبلوماسية النووية لمجموعة ١+٥، مجلة مختارات إيرانية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد(١٤٥)، ٢٠١٢، ص٧٥.

(٤٧) عباس سعد وحيد داؤود، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الاتحاد الأوروبي فترة ما بعد الحرب الباردة، منشورات، مركز العراق للدراسات، ط١، (بغداد-٢٠١٤)، ص ص٤٩٤-٤٩٥.

(٤٨) المصدر نفسه، ص٤٨٦.

(٤٩) حسني عماد حسني العوضي، السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط "الأزمة السورية -الملف النووي الإيراني، بحث متاح على

<http://democraticac.de/?p=٣٠٨٠٩>

الرابط الآتي :

(٥٠) ماهر الشريف، عن اتفاق فيينا: أهميته وتداعياته المحتملة، متاح على الرابط الآتي:

<http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/.../files/Vienna%٢٠agreement-Sharif.pdf>;

قراءة في الاتفاق النووي الإيراني، وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات/ متاح على الرابط الآتي:

<https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The Iranian Nuclear Program a Final Agreement.aspx>

داؤود، المصدر السابق، ص ص٤٨٧-٤٨٨؛ العوضي، المصدر السابق.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٤٨٨.

(٥٢) تصريح للرئيس الروسي بوتين -انباء قناة العالم الفضائية/ متاح على الرابط الآتي:

<http://www.alalam.ir/news/١٧١٩٠٩٢>

(٥٣) الشريف، المصدر السابق، داؤود، المصدر السابق، ص٤٨٨ .

(٥٤) Joint Comprehensive plan of Action Vienna, ١٤ July ٢٠١٥. Available on the link:

http://www.iranwatch.org/sites/default/files/iran_joint_comprehensive_plan_of_action.pdf.

(٥٥) بوتين يرحب بالاتفاق النووي الإيراني، مقال متاح على الرابط الآتي:

<https://www.baghdad-times.net/٢٠١٥/٠٧/١٤>

(٥٦) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية الإيرانية.. تكتيكية أم استراتيجية، متاح على الرابط الآتي:

http://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=٣٤٨٣:٢٠١٥-٠٩-٠٧-٠٨-٣١-٤٨&catid=٦٢٤&Itemid=١٥٩٩

(٥٨)

الشريف، المصدر السابق.

محجوب الزويري، مفاوضات الملف النووي الإيراني من جنيف الى فيينا: ماذا بعد؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الدوحة-

٢٠١٤)، ص ١١ وص١٣.

(٥٩) Anthony H. Cordesman, The Conventional Military , The Iran Primerm, USIP, ١٢/٩/٢٠١٥

http://iranprimer.usip.org/sites/iranprimer.usip.org/files/PDF/٢٠Military_Cordesman_Conventional/٢٠Military.pdf

; DAVID M.

(٦٠) Shadia Nasralla and Maria Sheahan, Iran eyes \$١٨٥ billion oil and gas projects after sanctions, Rueters,

٢٣/٧/٢٠١٥.<http://www.reuters.com/article/٢٠١٥/٠٧/٢٤/us-iran-nuclear-industry-idUSKCN٠PX٠XQ٢٠١٥٠٧٢٤>.